

العلماء من الاعتدال فيه اي في النظر ويصح ان تكون في معنى العلم التي  
للتعددية متعلقة بالاعتدال اي بالاعتدال في قطع حججهم بالنظر اي  
بالدليل الذي يبين له وهو ومعه ويصح ان تكون متعلقة به ليس  
في سببه اي في غاية الاعتدال بسببه ما بينه لهم من النظر  
ومعه الا ترى ان دليل على كون النبي صلى الله عليه وآله دعاه  
اولا للنظر قبل دعائه للجهات قال له امر من علي اتيك اي امر من  
الدالة على صدقك فيما اخبرتنا به التي من جعلها الدالة الدالة  
علي ما يتعلق بالله وهو له ففي قوله امر من علي اتيك دون ان  
يقول له حتى انظر وليعلم ان النظر حصل له قبل دعائه للجهات  
فتدبر فيقول ما هو الحق الياء وكسر الراء مخرف الحق اي في نظر  
له ان ما بينه النبي من الاذلة الدالة على ما يتعلق بالله وهو له  
مطابقه للحق فهو من اي في نظر الامانة كان يقول امنت  
بما جاء به رسول الله او ما انقذه هذا الدليل فيه كما في من الملاك  
في ملك اي فيستحق الملاك بالسلف وفي قوله دعا الخلق  
او لا الي النظر في مخالفة لما ذكره العلامة بن حجر في العباب  
من انه قد نزلت الاخبار ثوابا معنويا على انه صلى الله عليه  
وام لم يزل يدعو دعائه المشركين على طلب القرار بالشر ما دعت  
والنصديق بمدلول ما لم يكتفي بما دون ذلك كما لا حد يث  
معاً وبين الحكم في الامعة السوداء التي اراد عنقها فقال لها  
النبي صلى الله عليه وآله ايتها الله فقال له في الما فقال لها من انا  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انا فقال له في الما فقال لها من انا  
اشهد اي كلام بن العربي وقد استفيد منه عدم صحة  
ايمان المخلد ورضاه النبي حيث قال وهو اي كلام بن العربي حسن  
واستشكل القول بان المخلد الحاصل الاشكال انه لو صح  
القول بان المخلد ليس ممنوع لزم عليه تنفير كل العوام لان كل  
العوام

العوام مقلدون لا عارفين كما هو مشاهد لكن التالي باطل لان  
تلك من كل العوام متناف لما علم من ان بيتا صلى الله عليه وسلم  
الكل لا ياتيا اثباتا ولما ورد من ان امة ثلثا اهل الجنة واذا بطل  
التالي بطل المقوم وثبت عدم صحة القول بان المقلدين ممنوع  
وقد يقال لا نسلم بطلان التالي بل العوار كما لا يراد من النظر  
المطلوب منهم فمنهم من لا يكون متعلقا ان يكونوا مقلدين لهم  
هوام وليس ذلك منافيا لما علم ولما ورد في جواز ان يكون العلماء والافق  
من العوام اكثر من اتباع النبي وان ثلثنا اهل الجنة واي صادق  
بصد عن ذلك لكنه خلاف المتبادر فلهذا اجاب الترمذي  
وهو اي كل العوام معظم هذه الامة الهابة وذلك  
اي كغير كل العوام مما يقدر ان يعين والملازم باطل لان ذلك مما  
يتقدح الخي وورد عطف على علم وشار ان هذا المار والتميز  
من ان صنفوا اهل الجنة تبلغ مائة وعشرون صفا منها ثمانون  
لمده الامة واجيب بان المراد الخي واجيب عن الملازمة  
لان المراد الخي وما حصل في باب منع الملازمة وسند الخي ان العليل  
الذي يجب معرفته على جميع المقلدين انما هو الدليل الجلي وهو حاصل  
عند العوام فلا يكون المقلدين بهم مستند لكونه يدركه جميعا وعن  
سرف قال العلامة السعد على الخلاف في ايمان المقلد فثبت ان  
يشاهد فيه ولم يخالف اهل الاسلام اياهم في حاله فليس مقلدا  
نعم لو كان العليل الذي يجب معرفته على جميع المقلدين المليل المنقضي  
كانت الملازمة مسلمة وقد علمت ان العليل المنقضي لم يكن جميع  
المقلدين معرفته على انما هو سبب الملازمة فلا نسلم بطلان التالي  
بل نقول بوجوبه وقوله وذلك مما يقدر الخي من الخلف كما  
سبق وان كان يظهر من كلامه في قوله هو الدليل الجلي اي الدليل  
الاجمالي وهو المجهول عن نفسه وهذا من شهوره ويقابله التنقيح

ن  
سقطها

ن  
تسلم